

تسمى الثالث فروع  
١١٤

الانسان  
الوضع  
الاول  
من اجل

الاساس وقال الشمس لا تمشي لانه لو كان تأثيره لكان  
لو عصره قطرتل اليد عند الوضع عليه والاول فروع  
**شئ** من تعلق النجاسة لم يذكرها المصنف  
اذ عصره اقرب الذي غسله في الثالثة لا يتقاطر  
منه شئ لو عصره اليد طاهرة والبلبل الذي بقى فيه طاهر  
وان كان يقطر لو عصره فالذي يقطر نجس وكذلك  
اليدين لا يشترط الصب في تطهير العضو كما يشترط  
في تطهير الثوب حتى لو غسل ثلثه في ثلث اجزاء  
طاهرات او في اجزائه طاهرات فقد طهر وقال  
ابو يوسف يشترط الصب في تطهير العضو  
يقوم مقام الصب كما في ان لو ادخل العضو  
النجس في ثلث اجزائه نجس الجميع ولا يطهره الماء  
يغسل في ما جاز ويصيب عليه الماء ولو غسل  
النجس بشئ نجس كما اذا غسل الدتم ببول الشاة  
قليل يزول حكم النجاسة الاولى ويثبت حكم الثانية  
وقال الشيخ في الاصح ان التطهير بالبول لا يكون  
وفي عبارة الهداية ما يشترط اليه حيث قال

جمع ما يكون يترققناه  
ولا فرق بين تطهير الثوب  
وتطهير عضو النجس  
ونحوه انما يشترط الصب  
انما طاهرات او اجزائه  
طاهرات

اليابسة فان كان رقيقا يشق ما تحته او توجد منه  
رابعة النجاسة على تقدير ان لها رابعة لا تجزى الصلوة  
عليه واذا اجازت ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون  
الباي نجاسة فتلك صلا على الوجه الطاهر الذي ليس عليه  
نجاسة تجزى صلواته يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه  
بمنزلة البنية وقال ابو يوسف لا تجزى وان كان غليظا  
صوبه اخذ بعض المشايخ ومنهم شمس لا تمشي لانه في  
قال لا تجزى الا ان يشترط جعل الطرف الطاهر فوق النجس  
وهذا المذكور من الجواز في اللبد كله مذهب محمد  
وهو مذكور في المحيط والمختار قول ابو يوسف لانه  
بمنزلة المضى ولو بسط المصلى الى السجادة على شئ  
نجس رطب وجلس على رطب نجس رطبة او لقف  
التوبه ليا بسط الطاهر في ثوب نجس رطب فاشترت  
الرطوبة النجسة في ثوبه او في مصلاة ينظر ان كان  
تأثير الرطوبة بحال لو عصره نجس والمصلى يتقاطر  
منه شئ يتنجس والاى وان لم يكن التائب كذلك  
فلا يتنجس قد تقدم الكلام عليه في فصل

١١٤

الشيء بالفتح  
وورد في الحديث  
كقوات الملك

الاساس